الفصل الأول

العلم والديمقراطية

العلم والديمقراطية والإسلام

١٠

*** ثلاثة أفكار لابد منها لنمو العلم :**

أولاهـــا : الاعتقاد بأن الـكون كلٌّ متجانس ، وليس منقـسمًا إلى ميادين ، لكل منها قوانين خاصة به ، تختلف عن القوانين التى تسود فى الميادين الأخرى .

وثانيتها : الاعتقاد بأن قوانين الطبيعة متسقة ، وليست عرضة للتغيير أو التعديل .

وثالثتـها : الإيمان بقيمة الوحدات كـل على انفراد ، وإذا اختفى أى واحد من هذه الشروط ، فلا يمكن أن يتحقق أى تقدم علمى عام ، وإن جاز أن يظهر أفراد يعدون من كبار العلماء .

والفـكرتان الأولى والـثانيـة ، بينـهمـا صلات واضـحة . ويمـكن اعتبـارهما فى الواقع وجهـين لحقيقة واحـدة . . فبغير الـكون الموحد لا يكون قانـون كلى . . ولو وجد عالمان أو أكـثر ، فإن هذا التـعدد يكون أساسـه التميـز ، وتكون هذه العوالـم متمـيزة بقدر خـضوعها لـقوانين مختلفة . لهذا فإن كلية القانون تعتمد على الاطراد والاتساق فى الكون . وقوانين الطبيعة لا يمكن أن تكون متسقـة ، ما لم تكن الطبيعة التى تعبر عنها هذه القوانين متسقة هى أيضًا .

والإيمان بالاتساق فى الطبيعة ، يمكن أن يفسر على أحد هذين النحوين إذا كان الكون يعتبر ملكًا لآلهة مختلفين ، أو ربما متنافسين يتنازعون السلطان ، فإنه من البديهى فى هذه الحالة ألا توجد قوانين متسقة تحكم الكون ، وكذلك ينهار اتساق الطبيعة إذا اعترف بأن هناك حدًا فاصلاً بين ما هو طبيعى وما هو من خوارق الطبيعة ، فإذا كان المجالان متميزين فمن البديهى أن تختلف القوانين التى تسود المجالين ، لهذا كان الاعتقاد بوجود عالم واحد شرطًا جوهريًا لنمو الفكر العلمى .

وهذا الاعتقاد بوحدة الطبيعة ، يعبر عن نفسه أول ما يعبر فى الإيمان الدينى ، ولقد كانت معظم الأديان الأولى تعترف بوجود آلهة متنافسين يتنازعون السيطرة على مناطق متميزة . وهكذا كان هناك إله الجبال وإله الغابات وإله البحر ، وفى التوراة تستطيع أن تتبين آثارًا لطرائق التفكير القديمة فى ضراعة الأنبياء إلى « إله آبائنا » ويلتمسون عونه للتغلب على آلهة الآخرين .

وبمضى الزمن زال الاعتقاد بتعدد الآلهة ، وحل محله الاعتقاد بوجود إله واحد كائن أعظم لا مثيل له ، وأنه إله الخليقة كلها . ويتضح فى كل الأديان الاتجاه إلى الانتقال من الاعتقاد بوجود آلهة كثيرين إلى الاعتقاد بوجود إله واحد ، ولكن هذا الانتقال أبرز ما يكون فى حالة الأديان السامية التى نشأت فى الصحراء . ولا عجب فى هذا ، فإن الصحراء بسمائها الرحيبة وأرضها المنبسطة الشاسعة ، من شأنها أن تبعث فى العقل إحساسًا بوحدة الكون ، فكل الحدود والفواصل تخبو فى الصحراء ويسيطر علينا الإحساس بوجود شىء يذوب فيه كل ما هو

فردى .

والإله الواحد معناه كون واحد ، وإذن فمعناه أيضًا قانون واحد . لهذا كان التوحيد أحد الشروط اللازمة لظهور العلم . لكن التوحيد بمفرده لم يكن يكفى ، ففى الأديان السامية الأولى كان هذا الإحساس بوحدانية الله لا يقضى على التمييز بين ما هو من فعل الطبيعة وما هو أجل من الطبيعة ، وهذا يتضح فى اهتمامهم الشديد بقيمة المعجزات ، فالمعنى الجوهرى للمعجزة أنها تجرى ضد المجرى العام للقانون ، لهذا كان الاعتراف بالمعجزات إنكارًا لاتساق قوانين الطبيعة . وهو شاهد على الاعتماد على الإيمان ، لا على العقل .

ولقد اعترف الفكر المسيحى واليهودى بالمعجزات وخوارق العادات ، باعتبار أنها مقومات جوهرية للإيمان الدينى ، فأنبياؤهم كانوا رجالاً أولى قوة خارقة يحصلون على ولاء خارق من الناس عن طريق أعمالهم الخارقة ، لم يكونوا مجرد أشخاص مباركين ، بل كانوا رجالاً تهيأت لهم بصيرة خارقة ، وكانوا يزعمون أن بصيرتهم تنفذ إلى أعماق عالم الغيب ، وأنهم يستطيعون على ضوء هذه البصيرة أن يؤثروا فى مجرى الأحداث فى عالم الشهادة ، لقد اعتبرت هذه الأعمال معجزات تتطلب الخروج على قوانين الطبيعة ، وكان هذا شاهدًا آخر على ما كان لهؤلاء الأنبياء من مواهب عظيمة ومكانة خارقة .

مثل هذا الموقف العقلى قد يؤدى إلى نمو الحماس الدينى ، لكنه لا يستطيع أن يعين على تطور الروح العلمية ، إننا من غير شك نقول أن لكل قاعدة شواذَّ ، ولكن العالم لا يهدأ حتى يهتدى إلى تفسير لما يظهر من شذوذ ، وأن العلم فى الواقع مدين بتقدمه إلى ملاحظة بعض الأمثلة

الجزئية التى تبدو شذوذًا على القاعدة ، ولكن الفحص الدقيق يثبت أن هذه الحالات الشاذة هى أدوات الوصول إلى قانون أوسع وأعم ، يحل محل القانون السابق .

فالإيمان بالاتساق المطرد دائمًا فى الطبيعة هو إذن شرط جوهرى لنمو العلم ، لهذا فإن العلم لا يسمح بوجود معلول بغير علة ، أو وجود عوامل خارقة لا تخضع للعقل البشرى . فوحدة الطبيعة إذن لا تشمل العالم المعروف فحسب ، بل تشمل كذلك العلم الذى لم يعرف بعد ، والواقع أن القانون العلمى العام يتضمن افتراضًا بأنه ينطبق على ما سبق أن لوحظ وما لم يلاحظ حتى الآن .

بل لا يكتفى الاعتقاد باتساق العالم ، وأنه لا يوجد فيه تفريق بين ما هو طبيعى وما هو خارق للطبيعة ، فيجب أن نهتم بنفس الدرجة بقيمة الجزئى . فلو كان الاعتقاد باتساق الطبيعة كافيًا ، لتقدم العلم بمجرد وجود الاعتقاد بوحدانية الله ، ولكان العلم فى هذه الحالة رياضة عقلية يمكن فيها استنباط النتائج من المقدمات العامة ، ولكن العلم فى جوهره استقرائى .

إن تكوين المبادئ العامة لم يؤد بذاته إلى تقدم العلم ، وإنما حين يحدث التزاوج بين المبادئ العامة والحقائق الجزئية ، أو حين تؤدى ملاحظة عدد من الأمثلة إلى استنباط نظرية عامة ، عندئذ فقط نقول : أنه قد حدث تقدم علمى .

إن الطريقة التجريبية يجب أن تنال التقدير والاعتبار إذا أريد للعلم أن يظهر ، فاهتمام الناس يجب أن يتحول من تدبر المجد السماوى إلى تأمل العالم الأرضى ، من تأمل الحقائق السامية والمنطقية إلى ملاحظة ما فى

عالم الحس من تنوع وعظمة .

وأهمية الجزئى فى نمو الفكر العلمى تتجلى كذلك فى الحاجة المستمرة للتحقق من صحة كل قانون عام ، وهذا ما يشكل جوهر الطريقة الاستقرائية أو التجريبية ، فالفكر القياسى يقنع بتنمية مضمون المبدأ العام متجاهلاً كل اعتبار عدا الاتساق الداخلى ، أما الفكر الاستقرائى فيواجه النظرية بالتجربة الفعلية . ولما كانت النظريات بطبيعتها عامة ، بينما التجربة دائمًا تعبر عن الخاص ، فإن جوهر التحقيق العلمى هو اختبار المبادئ العامة على ضوء الحقائق الخاصة ، لهذا كان تدبر المثل الجزئى ضروريًا لنمو العلم ، وبدون التأثير المستمر للأمثلة الجزئية تضيع قيمة التجربة باعتبارها أساس المعرفة ، وهكذا تنشأ هوة واسعة بين ما هو عقلى وما هو تجريبى ، ولو أمكن بناء كل المعرفة من بعض الحقائق النهائية العامة ، لعاد بنا ذلك إلى الموقف الذى تتميز فيه حقائق العقل من حقائق الواقع ، إن التفريق بين ما هو طبيعى وما هو من خوارق الطبيعة يجب أن يمحى قبل أن يستطيع العلم أن يبدأ وعلى نحو شبيه بهذا نستطيع أن نلغى الفواصل بين ما هو عقلى وما هو تجريبى لكى نكفل للعلم التقدم والرقى .

هذه الشروط الثلاثة ، وهى وحدة الطبيعة ، وإنكار التفريق بين ما هو طبيعى وما هو من خوارق الطبيعة ، والاعتراف بقيمة الجزئى ، هى إذن شروط جوهرية لنمو العلم . وإذا لم يتوفر شرط من هذه الشروط ضاع أحد المقومات الضرورية للروح العلمية . وفى هذه الظروف قد يتهيأ لرجال من ذوى العبقرية النادرة أن يسبقوا إلى بعض الاكتشافات التى سيؤديها العلم فيما بعد ، لكن لا يحدث تقدم علمى عام ، ولقد

كان هذا فـى الواقع هو ما حـدث فى العالـم حتى حوالـى بداية الألف السنة الأخيرة . فلقد ظهر علماء اتسموا بعمق التأمل ووفرة النبوغ ، فى الهند الـقديمة ، والصين القـديمة ، ومصر القـديمة ، واليونان الـقديمة ، لكنهم كـانوا أشبه بالنـجوم المتناثرة على صـفحة السمـاء . . فكان لكل منهم بريقه الرائع الخاص الذى يبعث به على انفراد .

●● ●● ●●

٢.

إن الألف سنة الأخيرة تتميز فوق كل شيء بأنها عصر العلم ، وهى كذلك الفترة التى شهدت أعظم تقدم ديمقراطى ، واقترن تقدم العلم بتقدم الديمقراطية ليس أمرًا عرضيًا ، فإن وحدة العالم يترتب عليها التعميم فى تطبيق القوانين الخلقية والسياسية . ومن الاتساق والوحدة بين القوانين الطبيعية تنشأ المساواة بين الجميع أمام القانون ، ومن الاهتمام البالغ بالمثل الفردى نشأ الاعتراف بقيمة الفرد .

فإذا حاولنا أن نحلل الأفكار التى تقوم عليها الديمقراطية ، وجدنا أن أبرز هذه المبادئ هو اهتمام الديمقراطية بوحدة القانون بالنسبة للجميع، ولا يمكن أن تقوم الديمقراطية ما لم يطبق نفس القانون على الجميع ، وعلاقتها واضحة بوحدانية الله فى الفكر الدينى ، ولقد مرت أجيال كثيرة قبل أن تصل الإنسانية إلى إدراك وحدانية الله ، كذلك مرت عصور وأجيال قبل أن تدرك الإنسانية فكرة وحدة القانون . والواقع أن فكرة وحدة القانون لم تظهر حتى استقرت فكرة وحدة الكون ، فلو كان هناك آلهة مختلفون يتنازعون ملكية مناطق العالم لكان من الواضح أنه لا يمكن تطبيق نفس القانون على جميع الناس .

والإيمان الراسخ بتعدد الآلهة ، هو السبب فى التناقض الذى لا تخلو منه بعض النظم التى تبدو ديمقراطية لأول وهلة ، ولكنها عند إمعان النظر تنكشف عن عدم اكتراث بفكرة وحدة القانون . وحتى تلك

الديمقراطية التى يكثر القول فى تمجيدها ، وهى الديمقراطية الإغريقية، قد فشلت فى تحقيق وحدة القانون ، لأنها اعترفت بوجود قوانين مختلفة لطبقات مختلفة من المواطنين . فالتمييز بين الرقيق والحر هو إنكار لنظرية تطبيق القانون على الجميع ، وكان القانون الرومانى يقوم على درجات من الحقوق والواجبات ، تعتمد على تدرج المراكز التى يشغلها مختلف سكان الدولة ، فالمواطن الرومانى كان يتمتع بحقوق لم يكن يحلم بها الأجنبى المتوطن فى روما .

والديمقراطية لا تقتصر على افتراض وحدة القانون ، بل تفترض كذلك المساواة أمام القانون . وهذا الافتراض الثانى نتيجة للافتراض الأول ، وقد أدى إلى عدم الاعتداد بالمولد أو الطبقة ، وهكذا كان المعول الأول فى هدم القلعة الطبقية ، والمجتمع البدائى يحكمه العرف والتقاليد، والعرف والتقاليد إنما تنشأ نتيجة لتكرار مواقف متشابهة ، وهى تضفى أهمية على الوضع الاجتماعى القائم ، ولما كان الأساس فيها هو التكرار، فإن العرف يميل إلى أن يصير قواعد جامدة تتجاهل الأسس العقلية والفلسفية التى قام عليها ؛ لذلك توجد قواعد مختلفة دون محاولة للكشف عن المبدأ الذى ترتكز عليه القاعدة ؛ لهذا كان العرف شديد التنوع ، مؤديًا إلى إيجاد تنوع فى القواعد التى يسير عليها شتى الناس فى شتى المناسبات ، وما دامت التقاليد هى القوة السائدة ، فإن المجتمع لابد أن ينقسم إلى طبقات ، تختلف حقوقها وامتيازاتها . وتوحيد المجتمع إنما يبدأ مع تزايد تطبيق قوانين العقل على شؤون الإنسان ونظرية حق الملوك الإلهى كانت تناقض بصورة مباشرة كل حقوق المساواة أمام القانون ، غير أن أوروبا لم تتخل عن القول بهذا الحق إلا

فى القرن السابع عشر ، فمبدأ تطبيق نفس القانون على الجميع ، وبنفس الطريقة يشكل ثورة فى نظرة الإنسان إلى الأمور . إنه إحلال للإقناع محل السلطة ، وإحلال للعقل محل التعصب والتحيز .

وجلبت الثورة العقلية معها الاعتراف بكرامة الفرد . ولقد نبهنا إلى أهمية ما هو خاص فى التفكير العلمى . والأهمية المتزايدة للفرد فى السياسة النظرية والعملية نتيجة مباشرة لهذا المبدأ . وما بقى الفكر استنباطيًا ، وما بقى العقل مولعًا بالمعانى المجردة العامة ، فإن الفرد لا يكاد له وجود . والقدرة على إغراق الخاص فى العام تحمل معها خطرًا على المساواة ، بل تسمح بإيجاد الفوارق الاجتماعية ، والعلم ينفر من هذا التفكير الاستنباطى ، ويرد اعتبار الفرد عن طريق دعوته المستمرة إلى التحقيق والتمحيص ، والتحقيق والتمحيص كما رأينا إعلاء لشأن الخاص إزاء العام . ولا يمكن أن تقوم ديمقراطية إذا غرق الخاص فى العام .

ومن المتناقضات الظاهرية للديمقراطية تناقض يحتاج إلى تفسير . فمن الأفكار الأساسية التى تعتمد عليها الديمقراطية تقرير قيمة الفرد . ولكن من مبادئها الأساسية أيضًا انتصار إرادة الأغلبية على إرادة الفرد . غير أن هذا التناقض ظاهرى فحسب ، فالمبدأ الثانى نتيجة منطقية للمبدأ الأول . فإذا كان كل الأفراد سواسية أمام القانون ، وسواسية فى المكانة، كان من الواضح ألا تستطيع إرادة واحدة ـ من حيث هى ـ أن تنتصر على أية إرادة أخرى . ففى حالة الاختلاف بين شتى الإرادات يستبعد ادعاء أية إرادة فردية بأنها أسمى وأرقى من سواها ، ويكون الحل الوحيد الممكن هو أن يعتمد القرار على الكم لا الكيف ، أى على أساس ما تقضى به أغلبية الإرادات الفردية .

وهذا الاعتراف بقيمة الفرد ، قد عبر عن نفسه أول الأمر فى سن القوانين السياسية ، والمفهوم الهندوكى للمجتمع يولى اهتمامه بالجماعة ، حتى على حساب الفرد ، ولقد منح الإسلام الفرد مزيدًا من الحرية دون أن يغض من أهمية مطالب الجماعة ، وحاولت الفلسفة الصينية بلوغ التوازن بين الفرد والجماعة ، بينما فى العصور الأولى للمسيحية ذهب الاهتمام بالفرد فى بعض الأحيان إلى حد قريب من الفوضوية ، وعلى العموم كان الفرد ثانويًا بالنسبة للمجتمع حتى أوائل القرن السابع عشر ، وكان القرن السابع عشر فى أوروبا هو الذى أبرز لأول مرة مكانة الفرد إزاء مكانة المجتمع .

وكانت حركة الإصلاح الدينى فى القرن السادس عشر ـ كما كان المذهب الرأسمالى ـ يضعان فى المحل الأول من الأهمية حرية الفرد واستعداده للمبادأة والإبداع . وكان الفكر المسيحى ، قبل حركة الإصلاح الدينى ، يتطلب إخضاع عقل الفرد لأوامر الكنيسة . . كما كان المجتمع الاقطاعى يقضى بطاعة الفرد للالتزامات التى يفرضها عليه وضع الطبقة التى ولد فيها . وفى الثورة التى قامت ضد هذه القيود ، اعتبر الناس أن الحرية معناها انعدام القيود . . غير أنه من الخطأ أن ننظر إلى الديمقراطية على أنها مفهوم سلبى فحسب . ذلك أن المضمون الإيجابى للديمقراطية ، إنما يكمن فى استخدام روح الابتكار والمبادأة . ولكن التوكيد على أهمية المجتمع فى المفاهيم السابقة للديمقراطية قد استمر ، بل لقد بلغ ذروته فى الدول الجماعية .

وهناك طريقة أخرى يؤدى بها العلم مباشرة إلى نمو الديمقراطية ، ففى الماضى كان يمكن أن يوجد مفهومان مختلفان لحقوق الإنسان ،

ويعيش المفهومان جنبًا إلى جنب . . فبسبب إنعدام وسائل المواصلات كان من المستطاع ألا يشعر كل منهما بوجود الآخر ، وكذلك كانت هناك نظم مختلفة للحقوق بالنسبة لمختلف الناس داخل الدولة نفسها . ولما كان كل نموذج حضارى عالمًا قائمًا بذاته إلى حد ما ، فإن الطبقات المظلومة فى داخله لم تكن تدرى حتى بوجود نظام آخر ، وكانت ترضى بما قدر لها ، ولقد أدى تقدم العلم إلى استحالة استمرارمثل هذه الحالة . فكل ما يحدث فى ركن من أركان الأرض ، يكاد يكون له تأثير مباشر فى كل ركن آخر ، والمقارنة بين الظروف والأحوال فى مختلف المناطق تؤدى حتمًا إلى السير فى طريق الوحدة . لا بين الأقطار فحسب ، بل كذلك فى داخل كل قطر على حدة ، ولكن اختلاف مفاهيم حقوق الإنسان لا مكان له فى عالم يسوده العلم الحديث .

إن المجتمع يقوم على أساس حاجة الفرد إلى الأمن والطمأنينة . والحرية فى جوهرها مفهوم اجتماعى ، وبذا لا يكون لها معنى بغير وجود المجتمع . وفى لحظات الأزمات يكون لمقتضيات الأمن أهمية تفوق أهمية مقتضيات الحرية ، ولكن لا يكاد يتحقق الحد الأدنى من الأمن حتى يعطى الفرد أهمية أكبر لمقتضيات الحرية . ومن هذا نشأت الأهمية الحاسمة للديمقراطية السياسية . . فالمجتمع ككل ، يجب أن يقرر أمرين: ما الذى يشكل أقل حد من الاحتياجات البشرية ؟ وأى قدر من السيطرة والسلطة يجب أن يبقى فى يد الدولة لكفالة ذلك ؟ والحق أن الديمقراطية السياسية تفقد كثيرًا من أهميتها إذا انعدمت الحرية الاقتصادية والاجتماعية . قد توجد بقايا من الحرية فى هذه الحالة ، ويوجد أمل فى اتساع نطاقها فى المستقبل ، وبدون الديمقراطية السياسية ينعدم الأمل فى

إمكان إقامة ديمقراطية اجتماعية واقتصادية ، لهذا كانت الديمقراطية السياسية أساسًا لكل حقوق الفرد .

والميل الدائم فى العلم للتحقيق والتمحيص ، إنما هو اهتمام بالجزئى أو بالمثل الخاص . . إنه توكيد لأهمية الخاص فى مواجهة مقتضيات القانون العام . وفى الديمقراطية يكون حق الفرد فى الحرية توكيدًا لأهميته إزاء الواجبات التى يفرضها المجتمع . والتجانس القائم فى طبيعة الكون يقتضى عدم معاملة أية مجموعة من الأفراد معاملة تمتاز على معاملة غيرها . وإذا طبقنا ذلك على ميدان السلوك البشرى وصلنا إلى الديمقراطية التى يستوى فيها كل الناس أمام القانون . فالذى ظهر فى صورة مزاج علمى فى ميدان الفكر ، قد ظهر فى صورة الروح الديمقراطية فى عالم السياسة .

●● ●● ●●

٣.

لقد أحرز العلم والديمقراطية أعظم انتصاراتهما منذ القرن السابع عشر ، وإن كانت بشائر هذه الانتصارات قد لاحت منذ بداية الألف عام الأخيرة ، وأهم من هذا أن التقدم خلال هذه الفترة كان مطردًا تقريبًا ، مستمرًا دون توقف ، ومن السمات الجوهرية للتقدم العلمى سمة الاستمرار ، فكل جيل يرث انتصارات الأجيال التى سبقته ، ويضيف إليها جديدًا ، لهذا فإن أى توقف فى التقدم العلمى يوحى بوجود آفة ما فى «الجو العلمى» وإن كان من الجائز أن يظهر حتى فى هذه الظروف رجل عبقرى يأتى أعمالاً رائعة ، ولقد كان استمرار التقدم خلال الألف العام الأخيرة ، أو نحوها ، آية على ظهور عامل جديد أو قوة جديدة غيرت من موقف الناس إزاء الطبيعة ومشكلاتها ، ولقد أشرنا فيما سلف إلى النظرية التى تتحكم فى نمو كل من العلم والديمقراطية ، وإذا نحن حللنا المبادىء الأساسية للإسلام، ظهر لنا تشابه كبير بينها وبين مبادئ العلم والديمقراطية ، فإذا أضفنا إلى هذا التشابه أن التقدم المظفر للعلم قد أتى مباشرة بعد ظهور الإسلام ، وجدنا مبررًا قويًا للقول بوجود علاقة قوية بين الأمرين ، وليس ما يميل بنا إلى هذه الفكرة فى المحل الأول هو كثرة عدد العلماء العرب ، بل هو الاستمرار المتصل فى تقدم العلم منذ ظهور الإسلام .

والافتراضات الأولى لكل من العلم والديمقراطية ، هى وجود عالم

واحد . والاسلام يؤكد وحدانية الله بطريقة قلما وجد مثلها فى أى دين آخر . فهو يقر أن « لا إله إلا الله » ولقد ذهب فى دعوته لتوحيد الله إلى حد إنكار كل الأديان إلا دينا واحدًا ، ولقد كان لكل بلد وكل عصر رسول .

وكان كل رسول يدعو قومه بلغته ، إن اللغة والشعب والعصر قد تتغير ، لكن الدين كان لا يتغير فى كل الأحوال ، لهذا رفض الإسلام فكرة أن الفرد هو منشئ أية عقيدة دينية ، وقال بصفة قاطعة إن محمدًا رسول الله قد خلت من قبله الرسل . فإذا وصف الكتاب الإسلام بدين محمد ، كما يصفون المسيحية بدين المسيح ، فإن المسلمين ينكرون أن يسمى الإسلام بدين محمد . ويصرون على أنه أيضًا يوصف بدين إبراهيم ، وموسى ، وعيسى ، وغيرهم من الأنبياء ، ممن يذكرون وممن غاب ذكرهم ، والإسلام يقول إنه دين العالمين ، وهذا نتيجة لوحدانية الله . فهو دين صالح لكل زمان ، لذلك فلابد من أنه يكشف الطبيعة الخالدة للحق ، والحقيقة لا تتغير ، وإن كان الزمن قد يكسوها بالصدأ الذى يخفى طبيعتها دون أن يشوهها ، ومثل هذه الطبقة التى تتراكم على الحق يجب أن تزال ، حتى يتجلى رواء الحق ولآلئه ، وهذه فى نظر الإسلام هى الوظيفة الرئيسية للأنبياء .

فكل الأديان إذن دين واحد والسبب فى اختلافها الظاهرى : أنها بمرور الزمن يعلوها الصدأ بطرق مختلفة فى الأقطار المختلفة ، ولا ينكر أحد أن الأفكار تتغير فلا بمضى الزمن ، وكل ما بذلته الفلسفة من جهود لتثبيت الفكر فى قوالب بذاتها صائرة إلى الفشل بلا ريب ، إن المعانى تتغير فى عملية النطق بالألفاظ ذاتها ، والتعبير يدخل عنصرًا من عناصر

القلق وعدم الاستقرار فى طبيعة أفكارنا .

وتوكيد وحدانية الله ، ووحدة الطبيعة ، قد كسر الحد الفاصل بين ما هو طبيعى وما هو من خوارق الطبيعة ، ولقد رأينا تأثير ذلك فى تقدم العلم والديمقراطية ، ففى حقل التدين العلمى أدى ذلك إلى إزالة الفواصل بين ما هو دينى وما هو دنيوى ، والإسلام معروف بتوحيده بين كل جوانب الحياة ، إنه لا يعترف بالفواصل بين السياسة والدين ، وبين الاقتصاد والعبادة .

جاء فى القرآن الكريم : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦] .

وفكرة وجود قانون عام للكون كله ، لم تدع مجالاً للمعجزات ، كما لم تدع مجالاً لنظر إلى الرسل على أنه أسمى من البشر ، فالقرآن يؤكد مرارًا وتكرارًا أن محمدًا بشر نبى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ومعنى هذا أنه إنسان كسائر الناس ، وأنه يخضع لكل القوانين التى يخضع لها كافة الناس . لقد تصادف أن حدث كسوف الشمس يوم موت ابنه الوحيد ، فحسب الكافرون من قريش أن هذا نذير لهم ، فأرادوا الدخول فى الإسلام عن طريق خوفهم الخرافى من هذا النذير ، فكانت إجابة محمد أوضح معبر عن الفلسفة العقلية الجديدة ، قال ما معناه : « **إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته** » (١) .

(١) الثابت فى كتب الحديث أن الشمس خسفت يوم مات إبراهيم ، فهلل المسلمون لهذا الحدث على أنه معجزة من المعجزات ، فنهاهم النبى ﷺ عن هذا الاعتقاد بقوله : « **إن الشمس والقمر** ... » إلى آخر الحديث أما ما ذكره مؤلف هذا الكتاب عن إقبال الكفار على الدخول فى الإسلام بسبب كسوف الشمس فقول ليس له سند صحيح . « المترجم »

وكان ابن رشد ، وهو من أعلام الفلسفة الإسلامية ، يتميز بإصراره على اتساق الطبيعة واطراد قوانينها ، ولقدصنع للإسلام ما حاول «سبينوزا» أن يصنعه لليهودية . . فكتابه «فصل المقال» يكشف فى بعض نواحيه عن سبق لنظرة «سبينوزا» إلى قوانين الطبيعة ، ويشترك الاثنان فى إصرارهما على الاتساق الذى لا يخطئ فى قوانين الطبيعة ، فلقد كتب «سبينوزا» كتابه «الأخلاق» فى صورة قضايا هندسية ليثبت وحدة الفكر كله ، وكذلك كان ابن رشد فيلسوفًا يمتاز بالطابع الرياضى فى فكره ، وهذا التشابه بينهما لم يكن عرضيًا ، إذا كان من أهم حواريى ابن رشد رجل يقال له : موسى بن ميمون ، وكان موسى هذا يكتب بالعبرية . ولعل «سبينوزا» قد تأثر بكتابه الذى اشتهر فى طول أسبانيا وعرضها ، وبذا وصل إلى علماء أوروبا فى ذلك الزمان .

إن وحدانية الله ، وإنكار التمييز بين ما هو طبيعى وما هو من خوارق الطبيعة ، يؤكدان كلية العقل ، فما دام الله واحدًا ، والعقل يحاول أن يعبر عن طبيعته جل شأنه ، فإن قوانين العقل يجب أن تكون واحدة عند الجميع ، ولقد رأينا أن هذا ـ بمفرده ـ لا يضمن تقدم العلم ، إذا نحن أهملنا تدبر الحالات الجزئية . ونحن نجد أمثلة على احترام الجزئيات فى موقف الإسلام من ظواهر الطبيعة ، فالإسلام ينكر التمييز بين ما هو طبيعى وما هو من خوارق الطبيعة ، وبهذا فهو يقدر الطبيعة لا باعتبارها رمزًا لحقيقة خفية ، بل يقدرها لذاتها . ولما اعترف بفضل الطريقة التجريبية ، صارت للحقائق الجزئية أهمية خاصة ، لأن الطريقة التجريبية إنما تتمثل دائمًا فى صورة حقائق جزئية ، وأسمى درجات «الجزئية» هى الشخصية البشرية ، ويعترف القرآن بحقيقتها النهائية حيث

يقول : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ ﴾ [الأحزاب: ٧٢] ووحدانية الله وهى حجر الزواية فى العقيدة الإسلامية قد لقيت من فلاسفة المسلمين أعمق الدراسة والتمحيص .

فلقد واصل الفلاسفة «الوجوديون» التعاليم الأفلاطونية ، فقالوا بأن الكون هو الله ، ولكن كان هذا ضد الروح السائدة فى الإسلام ، ففى نظره لا يمكن اعتبار الفرد مجرد عنصر فى نظام كلى ، ولكن له وضعًا مستقلاً خاصًا به . وقال الفلاسفة «الشهوديون» أن الفرد حقيقة واقعة ، وأنه يحتفظ بوحدته الذاتية ، حتى فى مواجهة المطلق ، إنهم يحاولون تفسير هذه الحقيقة فيضربون مثلاً بالنجوم التى تحتجب عن أبصارنا إذا ظهر نور الشمس ، ولكن وجود الشمس لا يستطيع أن يلغى وجود النجوم وتوكيد أهمية الفرد على هذا النحو هو فى الواقع من الملامح التى تميز الفلسفة الإسلامية عن مدارس الفلسفة القديمة ، لقد تأثر الفكر الإسلامى تأثرًا كبيرًا بفلاسفة اليونان ، وخاصة أرسطو ، ورغم توقير الفلاسفة المسلمين لمنطق أرسطو ، فإنهم لم يستطيعوا مجاراته فى اتباع الطريقة الاستنباطية دون سواها . ولقد حاول ابن تيمية أن يدحض منطق أرسطو على أساس أنه لايعترف بإسهام التجربة فى بناء المعرفة . ولقد ذكر ابن تيمية أن المعرفة التجريبية هى دائمًا تجربة مباشرة ، فنحن لا ندرك الخاص عن طريق القياس على العام ، بل الأمر على العكس من هذا ، فإن المعرفة بالخاص هى التى تمكن من الوصول إلى العام ، لهذا رفض ابن تيمية منطق أرسطو القائم على المقدمات الكبرى والمقدمات الصغرى ، وأصر على أنها شىء لا لزوم له فى عملية التفكير

والاستدلال .

لهذا فلا مجال للشك فى وجود تشابه بين المفاهيم الإسلامية الأساسية وبين مبادئ العلم . وهذا يعين فى تفسير السبب فى أن تقدم العلم سار فى خطوات مطردة منذ ظهور الإسلام ، وكان السبب فى عدم ظهور هذه العلاقة دائمًا يرجع إلى اقتحام بعض العناصر الدخيلة على الفكر الإسلامى الدينى .

إن العقليين المسلمين قد حاولوا إيجاد تفسير لهذا التناقض الظاهرى، فقالوا بأن الإسلام غيَّر الأساس الذى يرتكز عليه الدين ، فنقله من العقيدة والإيمان إلى العقل والمنطق . وما بقى الدين قائمًا على الإيمان الذى لا يعتوره شك ، فإنه يظل عرضة للتغيرات الناتجة عن الاختلافات فى شخصية الأفراد وأمزجتهم . ولقد قضى تغيُّر العصور بهذا التغيير ، ولكن عندما اعتمد الإيمان الدينى على العقل لم يعد ثمة مجال للاختلاف ، ذلك لأن العقل بطبيعته كلى ، ولهذا فإن ما يقبله العقل يجب أن يكون حقاً دائمًا ، والإسلام إذا صرف الاهتمام إلى العقل فقد أغنانا عن الحاجة إلى تكرار الكشف عن الحق بواسطة سلسلة من الأنبياء.

●● ●● ●●

٤

إن توكيد الإسلام لوحدانية الله هو أساس نظرته العلمية ، وهو كذلك أساس روحه الديمقراطية ، فكلمة العقل تتطلب من كل الكائنات العاقلة نفس السلوك فى نفس الظروف . وبقدر ما يكون الناس عقليين ، يكونون سواسية عند الله ، إنه لا فرق بين إنسان وآخر من حيث الإنسانية ، ولا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى ، وهكذا أكد الإسلام معنى المساواة النظرية والعلمية وهذا فى ذاته نصر باهر سبق به الإسلام ما جرت عليه معظم الأديان الأخرى ، ومن الوجهة النظرية ، نجد أن كل دين يعترف بأن الله رب الناس ، وأن الناس إخوة ، غير أنه من الناحية العملية ظل هذا المبدأ مادة من مواد العقيدة لا يكاد ينسحب على المعاملات اليومية فى الحياة ، فإن الصراع على أساس اللون ، والتمييز على أساس المولد ، والمركز والثروة ، قد أضعف من مبدأ الإخوة وكاد يطمس معالمه .

ولكن الإسلام باعتراف أعدائه ، حطم التمييز العنصرى والقبلى بين المسلمين ، فلا فضل فيه لشريف قرشى على عبد حبشى . . لا فى الصلوات وحدها ، بل فى المعاملات الاجتماعية اليومية ، لقد قال برنارد شو عبارة فيها حق ، رغم ما فيها من تناقض ظاهرى ، قال : « **إن المحك الصحيح للديمقراطية هى حرية التزاوج** » . وقد يستطيع الفرد فى أداء العبادات أن يتخذ موقف المساواة مع غيره ، كما يستطيع أن يظهر

بمظهر المساواة فى الحياة السياسية والاقتصادية وحتى المشاركة فى الطعام ، ولكن كل هذا قد يكون مجرد عرض ظاهرى فى مناسبات خاصة ، أما حرية التزاوج فهى المحك الذى لا يخطئ .

والدعوة إلى التجريب سبب آخر من أسباب إصرار الإسلام على المساواة بين الناس فى نظر الله والمجتمع . . ذلك أن تعلق أنظار الناس بجنة عرضها السموات والأرض يمكّن الإنسان من أن يحتمل أو يفضى عما قد يلقاه فى حياته الحاضرة من هوان ، ولكن إذا كانت الحياة الحاضرة هنا ذات أهمية عظمى ، فإن من الضرورى أن يدرك الفرد قيمته فى هذا المكان والزمان ، وهذا أيضًا مما يفسر خلو الإسلام من طبقة كهنوتية .

وفى معظم الأنظمة الدينية والاجتماعية القديمة ، كان رجال الدين يعملون كوكلاء عن الله ، وككل الوكلاء فى الحياة العلمانية كانت لهم سلطة تزيد كثيرًا على قيمة الخدمات التى يؤدونها ، لقد كانوا سدنة العلم، وهم وحدهم العالمون بالطقوس السرية الضرورية لاسترضاء القوى الخفية التى تتحكم فى مقادیرنا . لقد كان لرجال الدين سلطة ، ولم تكن عليهم مسؤولية . وإذا كانت السلطة تفسد صاحبها ،فإن السلطة بغير المسؤولية تكون أكثر افسادًا وإضرارًا . . فسلطة رجال الدين قد جعلتهم «حكومة أغنياء» (أوليجاركية) طابعها الرجعية والطغيان . والإسلام باستغنائه عن طبقة رجال الدين ـ كطبقة لها نفوذها وسلطانها ـ قد رفع من شأن الفرد وقيمته ، وحرره من صورة تعد من أبشع صور العبودية العقلية .

وهذه الدعوة إلى الديمقراطية ، قد وجدت تعبيرًا حيًا عنها فى عدة

نظم جديدة استحدثها الإسلام . وكان أول هذه النظم وأبرزها هو الاعتراف للمرأة بالشخصية القانونية ، فجعل لها الحق فى التصرف والتملك . والأديان التى سبقت الإسلام ، وكذلك النظم الإجتماعية التى سبقته ، قد منحت النساء مركزًا أدبيًا وروحيًا رفيعًا . غير أن الاستقلال الاقتصادى هو أساس الوضع الاجتماعى كله . وهذا الاستقلال الاقتصادى لم تكن تستمتع به المرأة قبل الإسلام ، وحرمانها حق التمتع بالتصرف والتملك لم يجعل لها كيانًا فى نظر القانون المدنى، وصحيح أن الحقوق التى خولت للنساء المسلمات ، لم تكن فى كل الجوانب ذات الحقوق المخولة للرجال ، ولكنها على أى حال كانت الضربة الأولى التى قضت على الامتيازات التى كان يستأثر بها الرجل . والاعتراف بمركزها الاقتصادى المستقل ، يمثل نصرًا جديدًا للديمقراطية فى مجال المساواة بين الجنسين .

ولقد أدرك الإسلام أن أخطر شىء على التضامن الاجتماعى هو عدم المساواة الاقتصادية ، فسوء توزيع الثروة هو دائمًا أساس «للسخط ومصدر للقلق» ، واستمرار وجوده يقسم المجتمع إلى طبقات . وما لم يتدارك هذا فى الوقت المناسب فإنه يتحول إلى تمييز متوارث بين فئات الناس . وهناك طريقتان يمكن بهما منع هذا التحول ، إحداهما إلغاء الملكية الفردية إلغاء تامًا ، ونزع ما فى حوزة الناس من أملاك ، وهذه هى الطريقة التى سارت عليها الشيوعية نظرًا وعملا والطريق الآخر هو وضع القيود على تكديس الثروة ، والتأكد من أن الثروة لا تتركز فى أيد بذاتها ، بل يتداولها المجتمع باستمرار ، وقد اختار الإسلام الطريقة الثانية .

إن قوانين الميراث الإسلامية كثيرًا ما نقدها المشرعون ، ووصفوها

بالمبالغة فى تقسيم الممتلكات ، والتغيير المستمر فى انتماء الأفراد إلى شتى الطبقات . . وهذا الميل إلى التفتيت المستمر للثروة ، وما يترتب عليه من إفقار الغنى المتعطل ، قد أتى نتيجة لسياسة حكيمة تتوخى منع تركيز الثروة فى حوزة أسر بذاتها . وقانون المواريث الإسلامى يحد بطريقة لا تخطئ من نمو الدخل غير المكتسب ، وبهذا فهو يؤدى إلى الإبقاء على مرونة النظام الاجتماعى عن طريق التداول المستمر لثروة الأسرة .

والطريقة الثانية لتدوال الثروة هى : نظام الزكاة ، أو دفع الضريبة الإجبارية لصالح المجتمع ، وفكرة وجوب إسهام الغنى فى أغراض البر والخدمات الاجتماعية فكرة قديمة ، والجديد فى الزكاة أن الدفع صار إجباريًا . ومما له مغزى أن تكون الزكاة نسبة معلومة من الثروة الحقيقية للشخص . أن نسبة ٢,٥٪ من دخل الشخص قد تبدو فى غاية الاعتدال بالنسبة لدافع الضرائب الآن ، ولكن علينا أن نذكر أن هذه النسبة قد حددت منذ أكثر من ١٣٠٠ سنة . وإذا نظرنا إلى هذا النظام ، ونظرنا فى الوقت نفسه إلى قانون المواريث ، وكانت نظرتنا إليهما من حيث الروح لا من حيث النص الحرفى فحسب ، وجدنا أنهما يحولان دون تركيز الثروة فى دوائر الأسر ، ويحرران الممتلكات من اعتبارات المولد والمصالح الخاصة .

لقد أشرنا إلى حرية التزاوج التى دعا الإسلام كل معتنقيه إليها . وهى كما رأينا محك للديمقراطية وضمان لها ، وكذلك كانت فكرة الإسلام فى الزكاة والميراث إسهامًا لتحقيق نفس الغاية ، كما أننا لا نستطيع أن نتجاهل أهمية إلغاء الأسماء القبلية والعائلية تحقيقًا لمعنى المساواة داخل المجتمع ، إن الظلم فى توزيع الثروة يميل إلى أن يأخذ

شكل طبقات مختلفة ، ولكن هذا الاتجاه يضعف ، بل قد نقضى عليه، إذا نحن أزلنا المظاهر التى تؤدى إلى استمرار وجود الفوارق . . فاسم الأسرة شعار لكبريائها ، ولا يكاد ينطق باسم الأسرة حتى يتحدد وضع الفرد فى المجتمع ، لا على أساس خصائصه الشخصية ، بل على أساس المركز الذى حددته له صدفة الانتساب إلى أسرة بذاتها ، لها وضع خاص فى النظام الاجتماعى ، فإلغاء الأسماء القبلية والعائلية ، يقضى على مثل هذه الشعارات ، ويزيد من الاهتمام بالفرد فى ذاته .

لقد أوضحنا باختصار ، فيما تقدم ، ذلك التشابه القوى بين المبادئ الأساسية للعلم والديمقراطية والإسلام ، ولا شك فى وجود اختلافات فى الجوانب التى يوليها كل منها أعظم اهتمام ، وإذا أضفنا إلى هذه الاختلافات أن المبادئ الأساسية لا تنفذ دائمًا على نحو تدرك معه غايتها المنطقية . عرفنا السبب فى مرور زمن بين ظهور العلم والديمقراطية والاسلام ، ير أنه يجب أن ينظر إليها على أنها حركة مشتركة للفكر الإنسانى ، تساوت فيها الدفعة إلى التعميم والتوحيد ، مع الإدراك المتزايد لأهمية الخاص وأهمية الجزئى ، إن العلاقة بين العام والخاص من المشكلات القديمة فى الفلسفة ، والعلم ، والديمقراطية ، والإسلام . . تمثل ثلاث محاولات متميزة ،ولكنها متشابهة جدًا لحل تلك المشكلة .

●● ●● ●●